

موقف مصر من قضية كشمير^(*)
(١٩٤٧-١٩٥٨م)
(دراسة وثائقية من واقع أوراق الخارجية المصرية)

د. عبد اللطيف محمد الصباغ
كلية الآداب ببنها

(*) هذا البحث منشور في مجلة كلية آداب ببنها، العدد ٧، يناير ٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

تمثل قضية كشمير واحدة من أهم القضايا التي تؤرق العالم الإسلامي، والتي عجزت المنظمات الدولية عن إيجاد حل لها، على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان، ومع تتبع أحداث القضية تركز الدراسة على الموقف المصري من هذه القضية في فترة إثارته؛ نظراً لأن مصر تمثل قلب العالم الإسلامي النابض، والمدافعة عنه في أحلك الظروف، ويرجع اختيار عام ١٩٤٧م بداية للدراسة لأنه شهد تقسيم شبه القارة الهندية، وظهرت قضية كشمير، أما عام ١٩٥٨م نهاية الدراسة فقد شهد آخر المحاولات الجادة من جانب الأمم المتحدة لحل القضية. وكما هو واضح فإن ما بين التاريخين يمثل مرحلتين متباينتين أيديولوجياً في السياسة المصرية.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة محاور؛ يتضمن **المحور الأول** جزئيتين هما : الخصائص البيئية، والخلفية التاريخية لكشمير، ويعرض **المحور الثاني** لطبيعة الصراع بين الهند وباكستان، بمناقشة موضوعية لحجج الطرفين ووسائلهما لتحقيق أهدافهما. ويتبع **المحور الثالث** "الموقف المصري من قضية كشمير ١٩٤٧-١٩٥٢" تطورات القضية في الفترة المذكورة، مع إلقاء الضوء على علاقة مصر بطرفي النزاع، وموقفها من القضية في الأمم المتحدة، ويعالج **المحور الرابع** الموقف المصري من القضية في ظل الجمهورية، فمن خلال متابعة تطورات القضية فيما بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٨م يطرح الباحث إشكالية مدى تأثير الموقف المصري بالعلاقات الودية مع الهند، لاسيما بعد أن جمعتهم أيديولوجية عدم الانحياز، وارتباط باكستان بالأحلاف الغربية.

ويستمد البحث مادته الأصلية من أوراق الدبلوماسية المصرية، ممثلة في التقارير والمراسلات التي دارت بين وزارة الخارجية المصرية وسفارتها في الهند وباكستان، الموجودة بمحافظ وزارة الخارجية المصرية والمحفوظة بدار

موقف مصر من قضية كشمير..... ٢

الوثائق القومية، وكذلك التقارير المطبوعة عن أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

والله ولي التوفيق

الخصائص البيئية والخلفية التاريخية لكشمير

تقع كشمير في الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، وتحيط بها من الشرق والشمال الشرقي الصين، ومن الشمال الغربي أفغانستان، ومن الغرب والجنوب الغربي باكستان، ومن الجنوب الشرقي الهند. وتبلغ مساحة كشمير ٨٤,٤٧١ ميلاً مربعاً، تغطي الجبال معظم هذه المساحة. ويمكن تقسيمها جغرافياً إلى ثلاث مناطق؛ هي: منطقة جبال التبت وهضبتها في الشمال، وادي كشمير السعيد Happy Valley of Kashmir في الوسط، منطقة جامو Jamu في الجنوب، وتفصل هذه المناطق الثلاث عن بعضها البعض سلسلة جبال الهملايا المغطاة بالثلوج. وللولاية عاصمتان؛ إحداهما صيفية هي سرينجار Srinagar، والأخرى شتوية وهي مدينة جامو^(١)، وتمتاز كشمير بمناظرها الطبيعية الخلابة؛ من خضرة دائمة، وتضاريس متنوعة، وأهوار عديدة، وبحيرات جميلة، إضافة إلى اعتدال مناخها، حتى قيل عنها: "إنها جنة على الأرض"^(٢).

وتكون كشمير مع باكستان وحدة طبيعية اقتصادية، إذ تمتد بينهما الطرق البرية السهلة، كما توجد الأنهار بكثرة، فروافد نهر السند الذي يروى باكستان تتبع من جبال كشمير، أما بالنسبة للهند فليس بينها وبين كشمير ارتباط جغرافي، إذ تفصل بينهما جبال الهملايا الشاهقة، ولا يوجد بينها سوى ممر جبلي وعر، تسده الثلوج طوال فصل الشتاء^(٣).

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ بحث أعدته إدارة الشؤون السياسية، بشأن مشكلة

كشمير، ٦ يونيو ١٩٤٨

(٢) محمد توفيق، كشمير تستغيث، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٩٩٤م، ص ٣

(٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، تقرير السكرتير الثالث بسفارة مصر

بنينودلهي بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير على مجلس الأمن، ١٠ يناير ١٩٥٧

ويبلغ عدد سكان جامو وكشمير - حسب تعداد ١٩٤١م - ٤,٢١٦ نسمة تقريباً، تزيد نسبة المسلمين بينهم على ٠.٨%، والنسبة الباقية موزعة بين الهندوس (٦٩٢,٦٣١ نسمة)، والبوذيين (٣٧,٦٥٣ نسمة)، ويسكن معظمهم ولاية جامو^(٤).

أما بالنسبة لاقتصاديات كشمير، فتجرى خلالها الأنهار، تفيض على أرضها خصوبة، تجعلها تنتج الحبوب والفاكهة والقطن والزعفران، كما أن غاباتها الواسعة غنية بالأخشاب، وتكوينها الجبلي يجعلها منطقة رعوية مهمة، حتى غدا لماثيتها شهرة خاصة، ويوجد في أرض كشمير كثير من المعادن؛ ومنها الفحم والزنك والنحاس والرصاص واليوكسيت والأردواز، والذهب، وقد أدخل المسلمون صناعة الحرير منذ عام ٤١٢م، وتشتهر كشمير بمنسوجاتها الصوفية اليدوية، وصناعة السجاد والحفر على الخشب، إضافة إلى النشاط السياحي. ومع كل هذه الثروات يعيش الأهالي في حالة من الإملاق الشديد بسبب حالة الحرب^(٥).

وكانت صادرات كشمير تُنقل عن طريق الأنهار إلى باكستان، قبل التقسيم، ثم تُسحن من كراتشي إلى العالم الخارجي. أما بعد أن سيطرت الهند على الإقليم عام ١٩٤٧ أصبحت هذه المنتجات تنقل بالسيارات عبر جبال الهملايا إلى الهند صيفاً، وبالطائرات شتاءً، مما زاد تكاليف النقل، فأثّر سلباً على أسعار الصادرات وعائداتها، وأضر بالاقتصاد الكشميري^(٦).

(٤) تقسم الديانة الهندوسية الهندوس إلى طبقات بعضها فوق بعض، تبدأ من البراهمة وهم طبقة الأشراف والحكام ورجال الدين، ثم طبقة الزراع والتجار، وطبقة المحاربين إلى أن تنتهي بطبقة المنبوذين وعدد طبقة البراهمة في كشمير ٦٤,٥٦٥ نسمة، حسب تعداد ١٩٤١م.

(٥) عبد الله الطيار وسامي المبارك، جرح في قلب كشمير، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٩٩٤، ص ٢٣

(٦) بيان سفارة باكستان بالقاهرة، قضية كشمير، نشر قسم الصحافة بالسفارة ١٩٤٩م، ص ١ و ١١

أما بالنسبة للخلفية التاريخية، فما مدى مسئولية بريطانيا في خلق مشكلة كشمير؟ دخل الإسلام كشمير منذ القرن الثالث عشر الميلادي، ونجح المسلمون في تحويل معظم أهالي المنطقة إلى الإسلام، ثم ضم السلطان جلال الدين أكبر وادي كشمير لدولة المغول في الهند عام ١٥٨٣م^(٧) ودام حكم المسلمين - في كشمير حتى عام ١٨١٩ عندما سيطر عليها السيخ. وحينما سيطر الإنجليز على كشمير، وضعوا في حكمها حاكماً هندوسياً برهيمياً، هو المهراجا جولاب سنج Gulab Singh بمقتضى معاهدة أمريتسار في ١٦ مارس ١٨٤٦، نظير مبلغ سبعة ملايين ونصف روبية دفعها للإنجليز^(٨)، وتغليب الأقلية مبدأ سارت عليه بريطانيا في حكم الولايات الهندية، جرياً على سياسة فرق تسد. حكم المهراجا كشمير بنظام وزارى معظمه من البراهمة، وفي عام ١٩٣٩ أنشأ مجلساً للولاية من أربعين عضواً بالانتخاب، وخمسة وثلاثين عضواً بالتعيين، يعين المهراجا رئيسه، وينتخب المجلس نائبه، واستمر الحكم في يد الهندوس^(٩).

ويروى القنصل العام المصري بالنيابة في بومباي رؤيته عن هذا الواقع عام ١٩٤٨ بقوله إن الحكم في كشمير يقوم على دكتاتورية إقطاعية، أصابت الشعب بكارث، تضاف إلى ما أصاب المنطقة من فيضانات وحرائق وأوبئة، كما فُرِضت احتكارات خاصة لصالح جماعات معينة، ولم يأمن الأهالي على أرواحهم وممتلكاتهم، ففقدوا روح العمل والإنتاج، وانتهى انتعاش كشمير الذي شهدته في ظل الحكم الإسلامي، وغدت تعتمد على الولايات المجاورة، رغم أنها تمتلك مقدرات اقتصادية كبيرة^(١٠)، وعشية انسحاب بريطانيا كانت اقتصاديات

(7) Pearce Gervis, this Kashmir (London 1945), PP. 52,53.

(٨) الأهرام ٤ نوفمبر ١٩٤٧م، ص ١

(٩) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي

إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨

(١٠) المصدر نفسه.

موقف مصر من قضية كشمير..... ٥

كشمير في حالة حرجة، فكان معدل دخل الفرد فيها لا يزيد عن دينار واحد يومياً، مقابل خمسة دینارات في الهند^(١١).

طبيعة الصراع بين الهند وباكستان :

بدأت المشكلة في ٣ يونيو ١٩٤٧ عندما أعلن اللورد مونتباتن Montbatin - الحاكم العام في الهند - عن مشروع حكومته بتقسيم شبه القارة إلى كل من الهند وباكستان، على أن تُضم الولايات ذات الأغلبية المسلمة إلى باكستان والأخرى إلى الهند، مع ترك الحرية للولايات التي يحكمها أمراء في أن تختار الانضمام إلى أي من الدولتين أو البقاء مستقلة ضمن مجموعة الأمم البريطانية (الدومنيون)، على أن تحدد كل ولاية رغبتها قبل ١٥ أغسطس ١٩٤٧. وبالفعل أعلنت الولايات رغبتها فيما عدا كشمير وجونجاد وحيدر آباد. وكانت كل من حيدر آباد وجونجاد على العكس من كشمير ذا أغلبية هندوسية وحاكم مسلم، ومع أن حيدر آباد اختارت طريق الاستقلال، فإن الهند أرغمتها على الاندماج في الاتحاد الهندي، أما نواب جونجاد فبمجرد أن أعلن انضمامه إلى باكستان اجتاحت القوات الهندية الولاية، وقد جاء ضم الولايتين المذكورتين إلى الهند عنوة، على اعتبار أن التقسيم على أساس ديني، وأن أهالي الولايتين معظمهم من الهندوس. وكان المتوقع وفق هذا المعيار أن تكون كشمير من نصيب باكستان، لكن المهاتما غاندي تمكن من إقناع مهراجا كشمير بالانضمام إلى الهند، إبان زيارة له إلى كشمير في صيف ١٩٤٧م^(١٢).

وكان مؤتمر مسلمي جامو وكشمير قد اتخذ قراراً في ١٩ يوليو ١٩٤٧ بالانضمام إلى باكستان، المزمع قيامها في الشهر التالي، الأمر الذي أثار

(١١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٢٧٧، ملف رقم ٢٩ سرى جداً، عبد الوهاب العسكري، مشاهداتي تحت سماء الشرق، بحث في قضية كشمير والخلافات القائمة بين الهند وباكستان، بغداد ١٩٥١م، ص ص

(١٢) وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٢ تقرير سفارة مصر بنودلهي، بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير في مجلس الأمن، ١. يناير ١٩٥٧، وتقرير سفارة مصر بكراتشي بشأن كشمير، ٨ فبراير ١٩٥٧

موقف مصر من قضية كشمير.....٦

المهراجا^(١٣) فأصدر قراراً في أول أغسطس ١٩٤٧ بتسليم أسلحة الأهالي للشرطة، فثاروا ضد المهراجا، الذي قابل الثورة بكل عنف، الأمر الذي حدا بالتيمز البريطانية أن تعلن بأن مهراجا كشمير يقود حملة إبادة ضد ٢٣٧ ألف مسلم، ولا سبيل لنجدتهم إلا بالفرار إلى باكستان،^(١٤) وهناك نشأت حركة الجهاد بقيادة محمد إبراهيم خان الذي أعلن قيام حكومة كشمير الحرة (أزاد) في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٧، واختار مدينة مظفر آباد عاصمة له، ونجحت المقاومة في دخول مدينة سرينجار، وفر المهراجا منها إلى الحدود الهندية^(١٥). حيث قدم طلباً سجل فيه رغبته الانضمام إلى الهند، ورد عليه حاكم عام الهند اللورد منتباتن قابلاً ضم الولاية إلى دومنيون الهند بشرط استفتاء شعب كشمير، على أن يتم الاستفتاء حالما يعود الأمن والسلام للولاية، وعلى الفور بدأ القائد العام في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال قوات عسكرية إلى كشمير^(١٦).

وتشير أوراق الخارجية المصرية نقلاً عن مصادر بريطانية أن باكستان لم تتدخل بقواتها في البداية، وإنما سمحت لقبائل الأفريتس المسلمة وهي من أهل أفغاني، وتظن المنطقة الجبلية شمالي كشمير سمحت لها بدخول كشمير لمناصرة إخوانهم المسلمين ضد سطوة الحاكم الهندوسي^(١٧). وإن كانت المصادر الهندية تشير بأصابع الاتهام إلى باكستان في تحريض وتدريب القوات الغازية ومساعدتها^(١٨).

(١٣) مجلة المهندسين، عدد ٤٣٨ أغسطس ١٩٩٢، ملحق خاص بكشمير، ص ٦٠

(14) The Times (of London), 1. th Oct. 1947.

(١٥) محمد توفيق، مرجع سابق، ص ١٥، ١٦

(١٦) سفارة باكستان ببيروت، قضية كشمير وتقلب السياسة الهندية، ١٩٧٠، ص ٣

(١٧) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج١، الحسيني الخطيب القنصل المصري العام في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، بشأن مشكلة كشمير، ٢. نوفمبر ١٩٤٧.

(١٨) كشمير ١٩٤٧-١٩٥٦، مختارات من خطب رئيس وزراء الهند نهرو، نشر مكتب الاستعلامات بالسفارة الهندية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥.

ومحفظة ١٥،٤ وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج ١

The Times of India, 5th Jan. 1948.

وقد أفاد تقرير القنصل المصري في بومباي عام ١٩٥٧م نقلاً عن مصادر بريطانية أيضاً أن جواهر لال نهرو يعمل في كشمير بناء على إشارة من موسكو، ويشير التقرير إلى أنباء عن تحريض (الروس) لقبائل الأفرينيس لمهاجمة الإقليم، ومدّهم بالسلاح لإرباك الموقف بين الهند وباكستان. ولا شك أن السوفيت قد أخذوا بعين الاعتبار ترحيب الغرب بقيام دولة باكستان على أساس أن النظم الإسلامية تقبل الرأسمالية، بينما تصلح طبقات المجتمع الهندي (من هندوس وسيخ) للمبادئ الشيوعية، وبدت سياسة الغرب واضحة في التصدي لتسرب الشيوعية، مستعينة بباكستان وعدد من الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي^(١٩). وهذا ما أكدته سير الأحداث بعد ذلك، بما يوضح أن قضية كشمير دخلت منذ وقت مبكر في حسابات الحرب الباردة.

وتقوم النظرة الهندية في مسألة كشمير على أسس قومية لا دينية، تضمن وحدة الهند، مؤمنة بمبدأ الوحدة مع الاختلاف، ضاربة مثلاً بفترة حكم الإمبراطور أكبر، الذي حكم الجزء الأعظم من الهند على أساس عدم التفرقة بين عناصر الدولة^(٢٠). كما ادعت الهند بأنها تعهدت لشعب كشمير بتخليصه من غزاته الأجانب، وأنها لا يمكن أن يحولها شيء ما عن وفائها بهذا العهد، متناسية أن باكستان شريكها في الدفاع عن شبه القارة الهندية، إضافة إلى أنها تعهدت لشعب كشمير ولحكومة باكستان بأنها ستخرج من كشمير فور إعادة الأمن إليها، تاركة لأهلها حقهم في تقرير مصيرهم، لكن الجيش الهندي سرعان ما فرض سيطرته على الجزء الأكبر من كشمير، ورفض الجلاء عنها وما ظل في إجراء الاستفتاء، واستخدم العنف مع المطالبين بالانضمام إلى باكستان، التي غدت ملاذاً للاجئ كشمير الفارين من الموت^(٢١) وبعد ضم الهند لحيدر

(١٩) المصدر نفسه، الحسيني الخطيب القنصل المصري العام في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة،

بشأن مشكلة كشمير، ٢. نوفمبر ١٩٤٧

(٢٠) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٢ تقرير عادل حسيب السكرتير الأول بسفارة

مصر بكراتشي، بشأن كشمير، ٨ فبراير ١٩٥٧

(٢١) عبد الله الطيار وسامي المبارك، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٩

موقف مصر من قضية كشمير..... ٨

أباد لم تعد النظرية الهندية تقبل المبدأ الذي كان سائداً من قبل، والقائل بإعطاء باكستان ولاية كشمير مقابل حيدر أباد^(٢٢).

أما بالنسبة للنظرة الباكستانية لكشمير، فتقوم على عدة أسس منها أن مشروع تقسيم شبه القارة الهندية جاء على أساس ديني، وهو يقضى بضم المناطق ذات الأغلبية المسلمة لباكستان، ومنها كشمير بالطبع، كما أن إمدادات باكستان من مياه الأنهار تأتيها من الهند وكشمير^(٢٣) ومن ثم الكهرباء والطاقة المتولدة من هذه الأنهار^(٢٤) فهل تترك الفرصة للهند لتسيطر على هذه المصادر إضافة إلى أن المسلمين في الهند عقب التقسيم غدت تتهددهم الأخطار، فتعرضوا للسلب والقتل، وتعرضت مساجدهم للتخريب، وتحولت إلى معابد للهندوس، وقد رصدت إحدى الصحف المصرية حالة المسلمين في الهند ونشرته تحت عنوان مليون مسلم يذبحون في الهند، وثلاثة ملايين يطردون من ديارهم في حالة من الإملاق الشديد، ونشرت صوراً عديدة للضحايا، معظمهم من الأطفال، وهي جثث يبدو عليها أثر الجوع الشديد^(٢٥).

والصورة السالفة ليست ببعيدة عن الواقع الذي أضطر غاندى إلى الإضراب عن الطعام حتى يمتنع السيخ والهندوس عن ممارساتهم ضد المسلمين، وإعادة ١١٧ مسجداً للمسلمين تحولت إلى معابد هندوسية^(٢٦) كما

(٢٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي

إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨

(٢٣) دخلت باكستان في خلاف مع الهند حول الأنهار التي تأتيها مارة بالهند، حتى قطعت الهند عنها مياه

هذه الأنهار منذ أول أبريل ١٩٤٨، ولم تعد المياه إلى مجاريها إلا في منتصف مايو ١٩٤٨ بعد اتفاق

بأن تدفع باكستان نصيبها في نفقات المنشآت المائية، ويتم إيداع ثمن المياه في حساب إلى أن يفصل في

هذا النزاع، فماذا لو سيطرت الهند على الأنهار التي تصب في باكستان من كشمير؟ خطاب ظفر الله

خان في مجلس الأمن، مصدر سابق، ص ١٣

(٢٤) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج ٢

Major Gen. Akbar Khan: How to solve the Kashmir Problem, P. 1

(٢٥) البلاغ، ٨ ديسمبر ١٩٤٧م، ص ص ١، ٦

(٢٦) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤ ، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج ١، تقرير القنصلية المصرية في بومباي،

سرى بشأن إضراب غاندى عن الطعام، ١٦ يناير ١٩٤٨م.

رصدت القنصلية المصرية في بومباي الممارسات العدوانية ضد المسلمين في الهند في تقرير لها^(٢٧) فكيف يأمن مسلمو كشمير على أنفسهم في ظل حكومة هندوسية؟! وكيف يأمن قادة المسلمين في شبه القارة الهندية الذين انتقلوا إلى باكستان على المسلمين الكشميريين في ظل اتحاد الهند!؟

وقد اتخذت الهند بعض الإجراءات لتثبيت أقدامها في كشمير منها:
أولاً: إقامة حكومة موالية للهند في كشمير برئاسة الشيخ محمد عبد الله^(٢٨)، لتوهم المجتمع الدولي بأن مسلمي كشمير يؤيدون الانضمام إلى الهند، في حين أن محمد عبد الله أنكر هذا الأمر وأوضح فيما بعد أن نهرو غرر به.^(٢٩)
ثانياً: قام مهراجا كشمير بمعاونة القوات الهندسية باضطهاد العناصر المناهضة للانضمام إلى باكستان وتجميعهم في ميادين عامة وإطلاق النار عليهم لإرهاب بقية المسلمين هناك^(٣٠). وتذكر تقارير الخارجية المصرية أن هذه الأمور أدت إلى تدفق قبائل الأفریتس لنصرة مسلمي كشمير.^(٣١)
ثالثاً: اتبعت حكومة الهند سياسة أضعاف باكستان اقتصادياً وسياسياً حتى ينتهي بها الحال بالعودة إلى الهند أو على الأقل التنازل عن كشمير وهو ما عبّر عنه نهرو بقوله سنقوم فيما بعد بإيجاد السبل التي تجعل قادة باكستان

(٢٧) ضم هذا التقرير بين دفتيه عشر صفحات كاملة للممارسات الهندوسية في الهند ضد المسلمين، المصدر نفسه، تقرير القنصلية المصرية في بومباي، بشأن حالة المسلمين في اتحاد الهند، ١ يناير ١٩٤٧

(٢٨) ولد الشيخ محمد عبد الله عام ١٩٠٥ بإحدى قرى سرينجار، وحصل على ماجستير في العام عام ١٩٢٧م، وعين مدرساً في كلية كشمير، أنشأ المؤتمر الوطني عام ١٩٤٠، نجح الهندوس في اجتذابه مستغلين إيمانه بالعلمانية لمعارضة التقسيم على أساس الدين، فرأس الوزارة ومثل كشمير في البرلمان الهندي مع وعود بالاستقلال وعندما تأكد من الخديعة عاد إلى خندق المقاومة، فاعتقلته السلطات الهندية أكثر من مرة، محمد توفيق، مرجع سابق، ص ١١، ١٢

(٢٩) يقول محمد عبد الله : إن الهند دخلت الولاية بهدف محدد هو تحريرها، مع وعد بالجلاء ومنح الأهالي

حرية تحديد مستقبلهم، ولما لم تخرج الهند بدأ نضال محمد عبد الله فاعتقل عام ١٩٥٣

- قضية كشمير، بيان إلى الصحف من الشيخ محمد عبد الله (د. ١٩٥٨م) ص ٧

(٣٠) مجلة المهندسين، مصدر سابق، ص ٧

(٣١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي

إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨م.

موقف مصر من قضية كشمير..... ١٠

يطلبون الانضمام إلى الهند مرة أخرى^(٣٢) وبدأ البرنامج العملي بإجراء أصحاب رؤوس الأموال الهندوسى في باكستان بسحب أموالهم واللجوء إلى الهند، وتجميد أرصدة مسلمي باكستان لدى الهند، ولكن باكستان استعانت برؤوس أموال غريبة.^(٣٣)

رابعاً: وعلى طريق الإجراء أعادت الهند فتح ثلاثمائة مدرسة، كانت قد أغلقت، ورصدت ٢٤٤ ألف روبية لإرسال بعثات علمية من أبناء كشمير للدراسة في الخارج، وأكملت جامعة سرينجار. كما أعادت توزيع الأراضي الزراعية والمراعى وحقوق استخدام الغابات، ورفعت شعار "الأرض لمن يزرعها"، إضافة إلى إلغاء الديون الجائرة على المزارعين.^(٣٤)

أما باكستان فقد أوضحت أمام مجلس الأمن أن إعلان المهرجا باطلاً لأنه وقعه خارج حدود كشمير، عندما لجأ إلى الهند هارباً من ثورة الأهالي ضده، وليس من حق الهند أن تتمسك بإعلان المهرجا؛ لأنها لم تعبأ بإعلان نواب (حاكم) جونجاد المسلم، واحتلت إقليمه رغم إعلانه الانضمام لباكستان، وهي أيضاً التي ضمت حيدر آباد بالقوة المسلحة، متجاهلة رغبة حاكمها المسلم في الاستقلال.^(٣٥)

وعلى هذا يتضح أن تقسيم شبه القارة الهندية كان على أسس دينية، ومن ثم نجحت الهند في ضم جونجاد، وحيدر آباد، على غير رغبة من حاكميها المسلمين، جاء هذا الضم نتيجة طبيعية؛ لأن المقاطعتين يقطنهما أغلبية هندوسية، وكان المفترض وفق هذا المعيار ضم كشمير إلى باكستان، لكن الأخيرة فشلت في إدارة الصراع وتحين الفرص، بما أعطى الفرصة للهند، لتلعب بورقة رغبة حاكم كشمير الهندوسى واستمالة أحد الزعماء المسلمين،

(٣٢) مجلة المهندسين، عدد ٤٣٨، ص ٥

(٣٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج١ تقرير إدارة الشؤون السياسية بوزارة

الخارجية المصرية، بشأن سياسة حكومة الهند نحو توحيد شبه جزيرة الهند، يناير ١٩٤٨

(٣٤) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٢٢٧، ملف رقم ٢٩ سرى جداً عبد الوهاب العسكرى، مرجع سابق، ص

٥٣ و ٦٢-٦٤

(٣٥) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، كتاب سفير مصر في كراتشى إلى وكيل

وزارة الخارجية، بشأن مشكلة كشمير، ٥ مارس ١٩٥٧

وعلاج القضية من منظور قومي لا ديني يعطى أولوية لتوحيد الهند لا لتقسيمها.

*** موقف مصر من قضية كشمير (١٩٤٧ - ١٩٥٢م):**

رحبت مصر باستقلال الهند وباكستان لارتباطها بهما بروابط ثقافية واقتصادية، ولقربهما من الدول العربية، وما ينتظرهما من مكانة في المجتمع الدولي. وقد أبدت الدولتان رغبتهما في التبادل الدبلوماسي مع مصر، وبناء عليه عرضت وزارة الخارجية المصرية الأمر على مجلس الوزراء راجية الموافقة على تخويلها حق الاعتراف بالدولتين، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معهما^(٣٦)، وبمجرد أن ترددت أنباء حول زيارة وفد تجاري مصري لباكستان في أول أكتوبر ١٩٤٨ رحبت باكستان لتوثيق الروابط مع العالم الإسلامي، كما رحبت باقتراح بنك مصر فتح فرع له في باكستان^(٣٧) وشجعت مصر انتشار اللغة العربية في باكستان، فقدم القائم بأعمال السفارة المصرية تبرعاً قدره مائة جنيه للكلية العربية في كراتشي، وتعهد بإمدادها بما تحتاج إليه من خريجي الأزهر الشريف، وذلك في حفل عن الثقافة العربية في باكستان.^(٣٨)

وعلى الجانب الآخر لم تكن العلاقات العربية الهندية على ما يرام، ظهر ذلك جلياً في موقف الهند من قرار جامعة الدول العربية الخاص بإدانة إسرائيل، لخرقها قواعد الحرب عند الاعتداء على مخيم دير ياسين الفلسطيني عام ١٩٤٨، وكان الهدف من التقرير التنديد بالسياسة الإسرائيلية في مختلف بلدان العالم. وقد أفاد تقرير القنصلية المصرية امتناع الصحف الهندية ووكالات الأنباء عن نشر القرار وإذاعته،^(٣٩) على الرغم من تأكيد سفير الهند في مصر للأمين العام لجامعة الدول العربية بأن حكومته تؤيد العرب دائماً

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج١، مذكرة وزارة الخارجية إلى مجلس الوزراء،

١٢ أغسطس ١٩٤٧

(٣٧) البلاغ ٢٥ أغسطس ١٩٤٨، ص ٣

(٣٨) السياسة الأسبوعية، ١١ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٢

(٣٩) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج١، تقرير القنصلية المصرية العامة في

بومباي، ٢٥ أبريل ١٩٤٨

موقف مصر من قضية كشمير..... ١٢

وتقف إلى جانبهم،^(٤٠) وترجع الأسباب الحقيقية لهذا الموقف إلى تحيز الهند لليهود، لتشجيعهم على الاستثمار في الهند، إضافة إلى اعتقادهم بأن مسلمي العالم يعملون على إعادة الخلافة الإسلامية، الأمر الذي يهدد مستقبل الهند الهندوسية.^(٤١)

وفيما يتعلق بكشمير رفعت الهند شعار الاستفتاء تهدئه للأجواء الدولية في البداية، فبعث نهرو رئيس وزراء الهند ببرقية إلى نظيره البريطاني أوضح فيها أن مساعدة كشمير في هذا الظرف الطارئ لا ترمى إلى ضم الولاية، وأن ضم أي ولاية موضوع نزاع يجب أن يتقرر بناء على رغبات الشعب، كما أكد المعنى ذاته في برقية بعث بها إلى لياقت على خان رئيس وزراء باكستان في ٤ نوفمبر ١٩٤٧ م.^(٤٢)

وفي ٣ ديسمبر ١٩٤٧ وبدون سابق إنذار أرسلت حكومة الهند بشكوى إلى مجلس الأمن تتهم فيها حكومة باكستان بالسماح للمغربين على كشمير باجتياز أراضيها، واستخدامها قاعدة للعمليات الحربية، ومد الغزاة بالإمدادات العسكرية. فيما أكدت حكومة باكستان أن مسألة كشمير حلقة في سلسلة المشاكل الناشئة عن التقسيم، والتي يجب أن تثار جميعها في مجلس الأمن للبت فيها، وأكد مندوب باكستان في الأمم المتحدة حرص بلاده على التفاهم مع الهند لما فيه مصلحة البلدين.^(٤٣)

(٤٠) الأهرام، ٧ أبريل ١٩٤٨، ص ١

(٤١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج١، تقرير القنصلية المصرية العامة في بومباي، ٢٥ أبريل ١٩٤٨

(٤٢) قضية كشمير اختبار للأمم المتحدة، إصدار وزارة الاستعلامات بباكستان، سبتمبر ١٩٥٧، ص ٢-٢

٤

(٤٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤، ملف ٢/٥٣/٣٧، تقرير القنصلية المصرية العامة في بومباي،

بشأن رفع مسألة كشمير إلى مجلس الأمن، ونشرت أيضاً في :

وبالفعل دارت محادثات بين رئيس وزراء باكستان ونظيره الهندي بوساطة بريطانية، وعلى الفور أعلن رئيس حكومة كشمير الحرة أن أي اتفاق بين الهند وباكستان بشأن كشمير لا يمكن أن يكون اتفاقاً نهائياً قابلاً للتنفيذ ما لم يعرض على حكومة كشمير الحرة ويحظى بموافقتها، وقد أحدث البيان ردود فعل كبيرة في الدوائر الهندية، لأن عرض الاتفاق على حكومة كشمير الحرة هو بمثابة اعتراف ضمني بشرعيتها^(٤٤) وبعد أسبوع من المداولات في أروقة الأمم المتحدة اتفق الطرفان على وضع مشروع للاستفتاء، على أن يعقد رئيس مجلس الأمن جلسة مائدة مستديرة في مكتبة، للاتفاق على الشكل النهائي للاستفتاء،^(٤٥) وفي ٢٠ يناير ١٩٤٨ قرر مجلس الأمن إنشاء لجنة للوساطة والتحرى تتكون من ثلاثة أعضاء تنتخب الهند أحدهم، وتختار باكستان الثاني، ويتفقان على العضو الثالث، تسافر اللجنة إلى كشمير في أقرب وقت ممكن لدراسة الموقف وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن. واختارت الهند تشيكوسلوفاكيا مندوباً عنها، بينما أجلت باكستان اختيارها حتى تتحدد مهمة اللجنة بدقة.^(٤٦)

أما بالنسبة لموقف مصر، فقد أوضح مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة أنه يشارك معظم أعضاء مجلس الأمن عطفهم على باكستان ضد الهند التي تماطل في إجراء الاستفتاء، وطلب رأى وزارة الخارجية في الرد على مندوب باكستان عندما أراد اختيار مصر ممثلة لبلاده، فأوضحت وزارة الخارجية بأنها ترى الاعتذار لباكستان، حتى لا تفهم الهند الموقف على أنه تحيز لباكستان، وقد اتخذت سوريا الموقف ذاته وفضلت ترشيح لبنان على اعتبار أن صبغته بعيدة عن الإسلام.^(٤٧)

وقد حملت إحدى الصحف المصرية على الموقف العربي من الصراع الهندي الباكستاني، فذكرت أنه على الرغم من محاولات ظفر الله خان مندوب

(٤٤) البلاغ، ٤ ديسمبر ١٩٤٧م، ص ٣

(٤٥) المصدر نفسه، ٢٥ يناير ١٩٤٨، ص ١

(٤٦) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، بحث أعدته إدارة الشؤون السياسية بوزارة

الخارجية بشأن مشكلة كشمير، ٦ يونيو ١٩٤٨

(٤٧) المصدر نفسه

باكستان في الأمم المتحدة التقرب للعرب من خلال القضية الفلسطينية، فإن الجامعة العربية تلتزم الحياد التام إزاء النزاع ، وتتخذ الدول العربية منفردة الموقف ذاته، بحجة أنها لا تريد زيادة المصاعب التي تكتنف مركزها في الأمم المتحدة.^(٤٨) ولكننا نلمس من خلال تقارير الخارجية المصرية تعاطفاً عربياً، وبخاصة من مصر تجاه قضايا المسلمين في الهند، ومنها قضية كشمير، لكن الظروف السياسية ولاسيما حرب فلسطين حالت دون مزيد من التأييد لباكستان في هذه القضية.

وقد استقر اختيار باكستان على الأرجنتين، وفشلت الدولتان في اختيار العضو الثالث، فاضطر رئيس مجلس الأمن إلى ترشيح بلجيكا وكولومبيا والولايات المتحدة، لتوصيل العدد إلى الرقم المطلوب. اجتمعت اللجنة في جنيف، ثم زارت الهند وباكستان وكشمير لدراسة الموقف، وفي ١٣ أغسطس ١٩٤٨ أصدرت اللجنة قرارها الذي أوصى بوقف القتال وعقد هدنة، وسلمت توصياتها لحكومتى الهند وباكستان، وطالبتهما بقبول ما ستسفر عنه النتائج ، وافقت الهند على قرار اللجنة بشرط أن تعترف اللجنة بسيادة المهراجا على جامو وكشمير، وأن تكفل عدم تدخل أو مشاركة باكستان في الاستفتاء، وبعد مناقشات وافقت باكستان من جانبها على قرار اللجنة مشترطة بقبول الهند لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢١ إبريل ١٩٤٨م والقاضي بإجراء استفتاء حر تحت إشراف الأمم المتحدة،^(٤٩) وترمى الهند من وراء اعتراف اللجنة بسيادة المهراجا على جامو وكشمير إلى تأكيد سيادته وإضفاء الشرعية على سلطته، ومن ثم إضفاء الشرعية على ما يتخذه من قرارات، ومنها قراره بضم كشمير للهند.

وأوضحت الصحف المصرية أن محمد إبراهيم خان رئيس حكومة كشمير الحرة ، بمجرد أن علم باختيار الأمم المتحدة طريق الاستفتاء، لتحديد مصير كشمير، أعلن أن حكومته تمثل ٩٠% من المسلمين في كشمير، وأن

(٤٨) البلاغ، ٢٠ أغسطس ١٩٤٨م، ص ٦

(٤٩) قضية كشمير، قسم الصحافة بسفارة باكستان بالقاهرة، ١٩٤٩، ص ٤٧-٦٠

نسبة المسلمين في الإقليم تصل إلى حوالي ٨٠% من عدد السكان، ومن ثمّ فإنه يطالب بسحب القوات الهندية المسلحة من كشمير تمهيداً لإجراء الاستفتاء، وإنشاء إدارة محايدة للإشراف عليه، وأن تكون المفاضلة بين الاستقلال التام أو الانضمام لأى من الهند أو باكستان،^(٥٠) وتتفق وجهة النظر هذه إلى حد كبير مع الرؤية الأمريكية، التي تقضى بسحب الجيوش الهندية والباكستانية وإحلال قوات من دول الكومنولث استعداداً لإجراء الاستفتاء، غير أن الطرفين لم يقبلها خوفاً من تأثير القوات المقترحة^(٥١) ولم تصب باكستان بعدم قبولها وجهة النظر الأمريكية، فقد كان أمامها فرصة لإظهار الهند في ثوب المتحدية لإرادة المجتمع الدولي.

وقد زاد المسألة تعقيداً بين الهند وباكستان موقف مجلس الأمن من النزاع حول ولاية جوناغاد في مارس ١٩٤٨م، والتي كان يرغب حاكمها المسلم في ضمها لباكستان، غير أن القوات الهندية اجتاحت الولاية وأجرت استفتاءً، صوت فيه الأغلبية لصالح الانضمام إلى الهند، ومن ثم اعتبر مجلس الأمن أن شعب جوناغاد قال كلمته، على الرغم من اعتراض باكستان على نتيجة الاستفتاء^(٥٢) والتي جاءت منطقية لسببين :

الأول : أن معظم السكان من الهندوس.

الثاني : أن جوناغاد لا يوجد اتصال أرضى بينها وبين باكستان، وإنما تقع وسط الأراضي الهندية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : لماذا أجرت الهند استفتاءً سريعاً في جوناغاد، وماطلت في استفتاء كشمير؟ والإجابة أن الهند واثقة من استفتاء جوناغاد ذات الأغلبية الهندوسية، ولاسيما بعد أن سيطرت عليها قواتها، أما كشمير فأى استفتاء لن يكون في صالح الهند.

(٥٠) الأهرام، ١١ فبراير ١٩٥٠، والبلاغ، ٢ يناير ١٩٤٨

(٥١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٢٧٧ ملف ٢٩ سرى جداً، عبد الوهاب العسكري، مرجع سابق، ص ٦١

(٥٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧ ملف ٢/٥٣/٣٧، بحث أعدته الشؤون السياسية بوزارة الخارجية،

بشأن مشكلة كشمير، ٦ يونيو ١٩٤٨م.

واعتبرت الهند قرار مجلس الأمن بشأن كشمير في غير صالحها، فأعلن نهبوا أن بلاده لا تستطيع تنفيذ قرار مجلس الأمن لاحتوائه على فقرات تخالف تعهدات الهند لشعب كشمير، وأكد أن سياسة حكومته لن تتغير، وأعلن أيانجار رئيس الوفد الهندي لدى مجلس الأمن بأن قرار الأمم المتحدة مجرد توصية غير محتملة التنفيذ،^(٥٣) وبعد هذه التصريحات لا يبقى ثمة شك في أن قبول الهند لقرار مجلس الأمن في البداية، كان من قبيل المراوغة السياسية، والتلويح للغرب بإمكانية الارتقاء في أحضان الشيوعية، إذا حاول الغرب مساعدة باكستان في قضية كشمير.

وأياً كان موقف الهند فقد قامت اللجنة التي عينها مجلس الأمن لتسوية مشكلة كشمير بمهام عملها؛ فاتخذت من جنيف مقراً لها، وقام أعضاؤها بزيارة الهند وباكستان وكشمير، ووضعت اللجنة خطة لوقف القتال وإتمام عملية الاستفتاء، بعد وقف إطلاق النار، وانسحاب قوات الطرفين في أوقات معينة أبلغتها لكلا الطرفين في ١٤ أغسطس ١٩٤٨، ورأت اللجنة ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات والترتيبات حتى يكون الاستفتاء عادلاً^(٥٤).

اعتبرت اللجنة أن قوات آزاد كشمير لم تكن ضمن الأطراف الأصلية المتنازعة، وأعربت اللجنة لحكومة باكستان عن خوفها من اضطراب الأوضاع إبان فترة الهدنة، وأنها لا تتوقع حلاً للمشكلة بدون نزع سلاح حكومة آزاد كشمير أو حلها، رفضت باكستان قرار اللجنة، وبالطبع استغلت الهند هذا الرفض، وأعلنت موافقتها على قرارات اللجنة،^(٥٥) لتضع باكستان في مأزق أمام المجتمع الدولي.

(٥٣) المصدر نفسه، من قنصل مصر العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى جداً بشأن بعض مشاكل الهند، ٣ مايو ١٩٤٨

(٥٤) المصدر نفسه، من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن تطورات المشكلة الكشميرية، ٢٦ أغسطس ١٩٤٨ م.

(٥٥) المصدر نفسه :

ولاحظت القنصلية المصرية في بومباي تولد اتجاه هندي معتدل إزاء قضية كشمير، بعد أن فشلت الأمم المتحدة في حل القضية، ظهر هذا الاتجاه في بعض الصحف الهندية التي يديرها رجال أعمال، حيث دعت هذه الصحف إلى تبني فكرة تقسيم كشمير بين البلدين لاستحالة حلها بالطرق الأخرى،^(٥٦) وهؤلاء يريدون الوصول إلى الاستقرار من أقصر طريق، لأنه المناخ المناسب لإنعاش الاقتصاد. وبعد رفض باكستان لقرار اللجنة تولد اتجاه بين ساسة الهند ينادى بالحل السلمي، لأن ترك الأمر للمنظمات الدولية يكلف الهند خسائر فادحة في الأرواح والأموال، لكن هذا الرأي تعوزه الأسس الصالحة للمفاوضات، فما زال كلا الطرفين بعيد عن الآخر.^(٥٧)

وأخذت الهند تستطلع آراء الدول الإسلامية في الصراع بينها وبين باكستان، وتطلب وساطتها، فوجه المندوب السامي للهند في كراتشي الدعوة لممثلي مصر وتركيا والعراق، وحمل باكستان المسؤولية لأتباعها سياسة دينية محضة، وأنه لو اتبعت الهند السياسة ذاتها فماذا يكون مصير الأربعين مليون مسلم؟ وطلب من ممثلي الدول الإسلامية النصح لرجال الحل والعقد في باكستان ليتبنوا سياسة أكثر اعتدالاً، فقال المسئول المصري: إذا كان انفصال الهند وباكستان أصبح حقيقة واقعة فلماذا لا يسود التفاهم بين البلدين؟ فإذا كانت الهند تدعى أحقيتها في حيدر أباد فإن لباكستان الحق نفسه في كشمير، وعلى الهند باعتبارها الاتحاد الأكبر أن تظهر حسن نياتها في النزاع القائم حول كشمير، فغضب المندوب الهندي قائلاً: تعنى أن نقدم كشمير إلى باكستان على طبق فضي؟ فأجاب المندوب المصري بأنه على الهند أن تظهر شعوراً حسناً نحو باكستان، وفي نهاية اللقاء ألمح المندوب الهندي بأن هذا

(٥٦) المصدر نفسه، من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، بشأن تطورات المشكلة الكشميرية، ٢٦ أغسطس ١٩٤٨ م.

(٥٧) المصدر نفسه، من القنصل المصري العام بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨

الاجتماع خاص بتبادل الآراء بين الأصدقاء، حتى لا يضيف عليه صفة رسمية. (٥٨)

وعودة إلى مجلس الأمن، فبناءً على توصيات اللجنة قرر المجلس في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ أن تسحب كل من الهند وباكستان قواتها من كشمير، غير أن الدولتين لم تنفذا القرار، وفي أول يناير ١٩٤٩ طلب المجلس وقف القتال وعقد هدنة بين الطرفين، وبالفعل تم وقف إطلاق النار،^(٥٩) ثم أصدر المجلس قراراً في الخامس من يناير مؤيداً للقرار السابق بسحب القوات من كشمير تمهيداً لإجراء استفتاء حر ولكنه لم يتطرق هذه المرة لحل قوات كشمير الحرة، وأشارت المصادر الباكستانية إلى أن اللجنة وضعتها في مستوى واحد مع قوات الشيخ محمد عبد الله في الجانب الآخر من خط الهدنة، ونص القرار على حل هذه القوات في وقت لاحق تحدده اللجنة أو مدير الاستفتاء، وقد وافقت الهند على رأى اللجنة في هذا الصدد، ثم عادت فطالبت بحل قوات كشمير الحرة وتجريدها من السلاح مع انسحاب قوات باكستان. (٦٠)

وفي سبتمبر ١٩٤٩م اقترحت كل من بريطانيا والولايات المتحدة على الهند عن طريق سفيريهما في نيودلهي تعيين الأميرال شيبستر نيتمز وسيطاً في تسوية النزاع بدلاً من أن يكون مديراً لعملية الاستفتاء،^(٦١) وفي يوليو ١٩٥٠م وضع أوين دكسون O. Dixon ممثل الأمم المتحدة مشروعاً لنزع السلاح في كشمير، قبلته باكستان، وبعد مفاوضات مضية أعلن دكسون أن الهند سوف تعرقل أي مشروع لنزع السلاح في كشمير، وفي يناير ١٩٥١م وخلال انعقاد مؤتمر وزراء الكومنولث في لندن اقترح روبرت منزيس Robert Menses رئيس

(٥٨) المصدر نفسه، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، لقاء الحسيني الخطيب القائم بأعمال السفير المصري في

كراتشي مع المندوب السامي للهند في كراتشي، بشأن النزاع بين الهند وباكستان، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٨

(٥٩) المصدر نفسه، تقرير سفارة مصر بينودلهي، بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير في مجلس الأمن،

١. يناير ١٩٥٧م.

(٦٠) خطاب ظفر الله خان في مجلس الأمن عن قضية كشمير، ص ٣٥، ٣٦

(٦١) الأهرام، ٢ سبتمبر ١٩٤٩م، ص ١

وزراء استراليا وضع قوات من بلدان الكومنولث في منطقة النزاع إلى أن يتم الاستفتاء، ووافقت باكستان بينما رفضته الهند. (٦٢)

أخذت الهند استعدادها للمماثلة بإقامة جمعية تأسيسية في كشمير، ولكن مجلس الأمن أكد في قراره في ٣ مارس ١٩٥١م أن دعوة هذه الجمعية للانعقاد، وأى إجراء تتخذه الجمعية المذكورة للتأثير على مستقبل الولاية لن يُعتمد، وأن إرادة الشعب يجب أن يعبر عنها في استفتاء حر تحت إشراف الأمم المتحدة، ورد رئيس الوفد الهندي بأن بلاده أدخلت نصاً في الدستور لإقامة جمعية تأسيسية لتسوية تفاصيل دستور كشمير، كما أن أمر الضم يخص الجمعية التأسيسية لكشمير (٦٣) وهي إشارة واضحة للنهج الذي ستنهجه الهند فيما بعد في قضية كشمير.

وكلف مجلس الأمن ممثله د. جراهام في ٣ مارس ١٩٥١م بإجراء محادثات لنزع سلاح جامو وكشمير، فقدم مشروعاً رفضه الطرفان، وفي العام التالي طلب المجلس من د.جراهام تجديد مساعيه، بقصد تقريب وجهات النظر، ونجح هذه المرة أن يجمع مندوبى الدولتين على مائدة واحدة في جنيف، ولكن تمسكت كلتا الدولتين بوجهة نظرها، من حيث عدد قواتها التي يُسمح ببقائها في كشمير، ففشلت المباحثات، وبقي الوضع على ما هو عليه. (٦٤)

وهكذا يتضح أن موقف مصر في هذه الفترة من قضية كشمير الذي بدأ حذراً بسبب فكرة الدولة الدينية في باكستان، سرعان ما تفهم الأمر؛ فالدولة الدينية في مصر تقابلها الدولة المدنية القائمة بالفعل، أما في الهند فالدولة الدينية تجمع المسلمين في كيان واحد لحمايتهم من الأكتريية الهندوسية. وجاء الموقف المصري متعاطفاً مع حكومة باكستان، نتج هذا التعاطف من إدراك مصر لأبعاد القضية، حيث أن تقسيم شبه القارة الهندية كان من منطلق ديني، يهدف إلى جمع المسلمين هناك في دولة واحدة، بعد استحالة المعاشية بين

(٦٢) بيان سفارة باكستان في بيروت، قضية كشمير وتقلب السياسة الهندية، ص ٩

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٦

(٦٤) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ٢، تقرير سفارة مصر بنيودلهي، بشأن

عرض باكستان لمشكلة كشمير في مجلس الأمن، ١. يناير ١٩٥٧م.

٢٠ موقف مصر من قضية كشمير

المسلمين والهندوس، وإذا كان التقسيم على هذا الأساس، فمن رأى الدبلوماسية المصرية أن تضم حيدر أباد إلى الهند على غير رغبة من حاكمها المسلم، لأن أهل المنطقة معظمهم من الهندوس، وبالميزان ذاته تصبح كشمير من حق باكستان حتى لو رغب حاكمها الهندوسي في ضمها إلى الهند.

وأما عن موقف الصحافة المصرية من قضية كشمير فمن الملاحظ أنها انشغلت بقضايا فلسطين وتحرير الشعوب العربية من نير الاستعمار، فغابت قضية كشمير عن الرأي العام المصري، واقتصر الأمر على التعريف بالقضية في دعوة من مندوب باكستان، ويستثنى من الصحف المصرية صحيفتا البلاغ، والإخوان المسلمون اللتان اهتمتا بالموضوع وقدمتا للقارئ بتطوراتهما باعتباره قضية إسلامية.

موقف مصر من القضية ١٩٥٣-١٩٥٨ م :

اجتمع رئيسا وزراء باكستان والهند عدة مرات خلال أغسطس ١٩٥٣م وأصدرا بلاغاً مشتركاً في ٢٠ أغسطس بنيودلهي، أكدوا فيه ضرورة تسوية النزاع وفقاً لرغبة شعب كشمير، بإجراء استفتاء حرونزيه،^(٦٥) وكان هذا الاستفتاء قد اقترح منذ فترة، لكن بقيت بعض المشكلات التمهيدية معلقة، وقد وافق رئيسا وزراء البلدين على بحث هذه المشكلات التمهيدية مباشرة للوصول إلى اتفاق، كما تقرر تعيين مدير للاستفتاء قبل أبريل ١٩٥٤م.^(٦٦)

وسرعان ما توقفت المفاوضات من جانب الهند احتجاجاً منها على عقد ميثاق عسكري بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعتبر نهرو أن المساعدات الأمريكية لباكستان خلقت وضعاً جديداً من الحالة السياسية والعسكرية جعلت باكستان أكثر قدرة على مواجهة الهند، ومن ثم تحججت الهند بإعادة النظر في خطة العمل في كشمير، واعتبرت أن الموقف قد ازداد سوءاً

(٦٥) قضية كشمير، بيان إلى الصحف من الشيخ محمد عبد الله، ص ٥

(٦٦) وزارة الاستعلامات بباكستان، قضية كشمير اختبار للأمم المتحدة، ص ١٢

بسبب المساعدات الأمريكية لباكستان وكذلك معاهدة جنوب شرق آسيا ثم حلف بغداد. (٦٧)

وبمجرد أن قطع نهرو المفاوضات شرع في اتخاذ إجراءات لضم كشمير للهند، بإرغام الجمعية التأسيسية على اتخاذ قرار الضم، ثم أخذ في اعتقال كبار أعضائها الراضين لهذا القرار، ومنعهم من المشاركة في المناقشات، وأجبر باقي الأعضاء على الاستسلام، وحينما احتجت الجماهير المسلمة على هذه الإجراءات ساد البلاد حكم متشدد، واستمرت الضغوط على الجمعية لحمل الأعضاء على التصديق على القرار، (٦٨) وأخذ نهرو يتكرر للاستفتاء قائلاً: "إن الحديث عنه قبل خروج القوات الباكستانية من كشمير إنما هو من لغو الحديث". (٦٩)

ثم طرحت الهند في عام ١٩٥٦ فكرة التقسيم، التي سبق وناذى بها رجال الأعمال الهنود، كحل بديل عن الاستفتاء؛ ففي خطاب لنهرو وجه حديثه لقادة باكستان قائلاً: "أعتقد أنكم قد ارتبكت كثيراً من التطرف في كشمير، وأنتم لا حق لكم في أن تجتموا على جزء من أراضيها، ولكن أما ورغبتى منصرفاً إلى تجنب كل صدام أو اضطراب، فإنني على استعداد لأن أقبل تسوية موضوع الأجزاء التي تحتلونها من أرض كشمير بتخطيط الحدود على أساس خط وقف إطلاق النيران الحالي" (٧٠) غير أن باكستان التزمت الصمت ولم تبد رأياً في هذا الموضوع، وهي سلبية لا تتفق مع مصالح باكستان، ويبدو أنها عدتها مناورة سياسية من جانب الهند لمعرفة مدى أطماع باكستان، وليس عرضاً جاداً.

وتأزم الموقف في شبه القارة الهندية إثر تشدد الهند في التعامل مع القضية باعتقالها المطالبين بالاستفتاء من أهالي كشمير، وعلى رأسهم الشيخ

(٦٧) السفارة الهندية بالقاهرة، كشمير من ١٩٤٧-١٩٥٦ مختارات من خطب نهرو، ص ٤٢

(٦٨) قضية كشمير، بيان إلى الصحف من الشيخ محمد عبد الله، ص ٦

(٦٩) السفارة الهندية بالقاهرة، كشمير ١٩٤٧-١٩٥٦، ص ٤٠، ٤١

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٠

محمد عبد الله، وأعلنت رفضها لإجراء الاستفتاء ما لم تنسحب باكستان انسحاباً كاملاً من كشمير، وقد ترتب على هذه الإجراءات قيام مظاهرات في كراتشي بباكستان، واضطر البوليس إلى تفريق المتظاهرين باستخدام القوة.^(٧١)

ومع تواتر أنباء عن اتخاذ تدابير سرية في الدوائر الهندية لضم كشمير رسمياً، قدمت باكستان طلباً إلى مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ١٩٥٦م لإصدار قرار بعدم الاعتراف بشرعية ضم كشمير إلى الهند، ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن السابقة؛ القضية بسحب قواتها من كشمير، وتعيين هيئة دولية للإشراف على الاستفتاء الحر في كشمير، وكانت أنباء هندية قد تسربت عن إقرار دستور جديد في سرينجار يقضى بضم كشمير إلى الهند، وأنه من المحتمل أن تعلن ضم كشمير رسمياً في عيد الجمهورية في يناير ١٩٥٧م.^(٧٢)

وأشار سفير مصر في نيودلهي إلى الأسباب التي دعت باكستان إلى رفع المسألة إلى مجلس الأمن فيما يلي :

أولاً : رغبة حكام باكستان في استعادة ثقة الرأي العام الباكستاني؛ لأن سياسة باكستان في الانضمام للأحلاف الغربية عزلها عن المسلمين.

ثانياً : ما تسرب لباكستان من أن الهند تعد العدة للموافقة على قرار الجمعية التأسيسية في كشمير بالانضمام إلى اتحاد الهند.

ثالثاً : يتردد في بعض الأوساط الهندية أن بريطانيا شجعت باكستان على عرض القضية على مجلس الأمن مرة أخرى لإحراج الهند التي وقفت إلى جانب مصر في مسألة الانسحاب البريطاني منها عقب العدوان الثلاثي.

رابعاً : استنفار حركة المقاومة في صفوف شعب كشمير؛ لكي يدرك أن باكستان لم تتخل عنه.^(٧٣)

(٧١) الأهرام، ٢٨ يناير ١٩٥٧م، ص ٣

(٧٢) التقرير السنوي للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونيو ١٩٥٦-١٥ يونيو ١٩٥٧، الجمعية العامة، الدورة ١٢، الوثيقة رقم ١ (ج ع/ ٣٥٩٤) نيويورك ١٩٥٧م، ص ١٥٧ و

(٧٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧ ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، تقرير مصطفى كامل سفير مصر

بنيودلهي، بشأن آخر تطورات النزاع على كشمير أمام مجلس الأمن، ٢٥ يناير ١٩٥٧

ويتضح من صياغة الأسباب السابق الإشارة إليها تأثير سفير مصر في الهند بوجهة نظر مصر آنذاك في إدانتها لسياسة الأحلاف، وميلها للعطف على سياسة الهند، نظراً للتقارب بين نهرو وعبد الناصر دولياً في هذه الفترة، وطلبت سفارة مصر بنيودلهي من وزارة الخارجية المصرية النظر بعين الاعتبار للموضوع، نظراً لأهميته لكل من الهند وباكستان، إذ أن أي تصرف لصالح أحد الطرفين سيغضب الطرف الآخر وبلا شك، لذا فمن مصلحة مصر أن تقف موقفاً حيادياً تجاه هذا النزاع، وحبذت السفارة الامتناع عن التصويت إذا أُحيلت المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.^(٧٤)

وقرر مجلس الأمن في ٢٤ يناير ١٩٥٧م إبقاء الوضع في كشمير على ما هو عليه حتى ينتهي المجلس من نظر النزاع، وإن أي تصرف من جانب أحد الأطراف لن يترتب عليه أي تغيير في وضع كشمير، والذي لا يمكن أن يتغير إلا وفق استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وكانت خمس دول قد تقدمت بهذا المشروع على رأسها الولايات المتحدة وإنجلترا وكوبا، ووافقت عليه عشر دول، وامتنع الاتحاد السوفيتي عن التصويت. وترتب على قرار مجلس الأمن عدم شرعية قرار المجلس التأسيسي لكشمير - الواقعة تحت السيطرة الهندية - إضافة إلى تجميد الموقف في كشمير، حتى يتم الاستفتاء .^(٧٥) وبذلك نجحت باكستان في وقف جهود الهند لضم كشمير، ولا شك أن القرار أغضب الهند باعتباره تأييداً من الدول الغربية لباكستان.

وعرض على مجلس الأمن اقتراح في ٢ فبراير ١٩٥٧م بقيام رئيس المجلس (ممثل السويد) بزيارة لشبه القارة الهندية ليدرس مع حكومتي الهند وباكستان الاقتراحات التي يراها تساعد على تجريد الولاية من السلاح، وتحقيق تقدم نحو تسوية النزاع، ويوافي المجلس بتقرير في موعد أقصاه ١٥ أبريل ١٩٥٧م، لكن الاتحاد السوفيتي استخدم حقه في الاعتراض لإفساد الاقتراح،

(٧٤) المصدر نفسه، تقرير سفارة مصر بنيودلهي، بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير على مجلس الأمن،

١٠ يناير ١٩٥٧م

(٧٥) التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونيو ١٩٥٦-١٥ يونيو

١٩٥٧م، ص ١٥٩-١٦١

وعلى إثر فشل هذا الاقتراح تقدمت عدة دول بمشروع آخر ينص على قيام رئيس المجلس بزيارة الهند وباكستان ليدرس مع حكومتيها أية مقترحات يرى أنها قد تساعد على تسوية النزاع، ويوافي المجلس بتقرير في منتصف أبريل ١٩٥٧م، ووافق المجلس على القرار مع امتناع الاتحاد السوفيتي عن التصويت.^(٧٦)

ولمست السفارة المصرية في الهند استحالة حل قضية كشمير عن طريق مجلس الأمن في ظل الحرب الباردة، فقد وضح من المناقشات الأخيرة عند عرض القضية على مجلس الأمن تأييد الغرب لباكستان، ووقوف الكتلة الشيوعية إلى جانب الهند، وظهر من كلمة مندوب الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن في ٢٤ يناير ١٩٥٧م أن بلاده لم تكتف باعترضها على الاستفتاء فحسب، بل إنها تنتظر إلى كشمير على أنها جزء من الهند، كما أعلن "شو إين لاي" رئيس وزراء الصين الشعبية في كلكتا أن مسألة الاستفتاء في كشمير قد عفا عليها الزمن،^(٧٧) معنى ذلك أنه يستحيل إصدار قرار من مجلس الأمن بإرغام الهند على إجراء استفتاء في كشمير، ناهيك عن أن الهند لن تستجيب لأي قرار يصدر في غير صالحها.

وتصديقاً لوجهة نظر سفارة مصر في الهند فشل مبعوث مجلس الأمن في فبراير ١٩٥٧م في تحقيق أي تقدم، وكان مجلس الأمن قد قرر إرسال رئيس دورة مجلس الأمن مستر جارنج Gunnar Jarring مندوب السويد للتحادث مع الأطراف المعنية لإيجاد طريقة لتجريد كشمير من السلاح، وتمهيد السبل لاستخدام قوة دولية، ودعا المجلس البلدين للتعاون مع مندوبه، غير أن مندوب الهند في الأمم المتحدة أوضح أن القرار يصعب قبوله لكونه نابغاً من الغرب، الذي يضغط على الهند لإجبارها على الانضمام إلى الأحلاف الغربية،

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٦١

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، تقرير مصطفى كامل، بشأن سفير مصر بنيدلهي بشأن التطورات الأخيرة لمشكلة كشمير، واقتراح رئيس وزراء سيلان تدخل دول مؤتمر بانونج ٨ فبراير ١٩٥٧

وعلى مضض قبلت الهند مهمة جارنج،^(٧٨) الذي قام بدراسة الموضوع وقدم تقريره إلى مجلس الأمن مطالباً بضرورة التحكيم لتقرير ما إذا كان الطرفان قد قاما بتنفيذ قرارى مجلس الأمن بشأن الانسحاب أم لا، وبعد تردد قبلت باكستان، بينما رفضت الهند قبول التحكيم، واعترفت الدوائر الرسمية الباكستانية بفشل مهمة جارنج، وألقت بالتبعية على نهرو لتراجعته عن تعهداته.^(٧٩)

وابان رحلة جارنج لبحث المشكلة اقترحت جريدة التيمز اللندنية إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإبداء رأيها القانونى في بعض أوجه المشكلة، لكن وزير خارجية باكستان اعترض على اعتبار أن مجلس الأمن قد أقر الاستفتاء، ومن ثم فإن وثيقة التنازل وادعاء الهند بأنها معتدية لم يعد لهما أية صفة قانونية،^(٨٠) ولا شك أن باكستان كانت محقة في قرارها، فإن المحكمة قد تطيح بأمالها إذا حكمت بقانونية وثيقة التنازل.

ومع فشل جهود مجلس الأمن في حل قضية كشمير أخذت كل من الهند وباكستان في البحث عن مزيد من الأنصار على الساحة الدولية، فاستدعى وكيل وزارة الخارجية الهندي سفير مصر في نيودلهي ليشرح له وجهة نظر حكومته بشأن كشمير، وتتخلص في تصميم الهند على اعتراف الأمم المتحدة بأن باكستان معتدية، وأن الغرب يتعمد إثارة المشكلة للضغط على الهند، انتقاماً منها بسبب تأييدها لمصر في مشكلة قناة السويس، وطالب أن

(٧٨) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج ٢، تقرير سفير مصر بنيودلهي بشأن آخر

تطورات مشكلة كشمير، ٢٢ فبراير ١٩٥٧م

(٧٩) التقرير السنوى للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونيو ١٩٥٦-١٥ يونيو

١٩٥٧، مصدر سابق، ص ٦١، ٦٢

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج ٢، تقرير سفارة مصر بكراتشى، بشأن

كشمير، ١١ أبريل ١٩٥٧م

تقف مصر بجانب الهند في هذا النزاع، وأن تتوسط لدى الدول العربية الصديقة من أجل مساندة الهند.^(٨١)

ولكن هل تستجيب مصر للهند وتؤيدها؟ كان لابد من بحث المسألة بين وزارة الخارجية وسفيري مصر في الهند وباكستان، أما بالنسبة لسفير مصر في الهند فقد جاء رأيه متأثراً بوجهة نظر الهند وعلاقة مصر بالهند أيضاً، فأوضح أن أهداف الغرب في الضغط على الهند تتلخص في إرهاب الهند بنزاع حاد بينها وبين باكستان لإضعاف الكتلة الحيادية وإثارة المشكلة في مجلس الأمن، لبذر بذور الشقاق في الكتلة الآسيو - أفريقية لإضعاف نفوذها، كما أوضح أن الغرب يريد الانتقام من الهند بسبب تأييدها لمصر في مشكلة القناة، ومن ثم فإن الحكومة الهندية تأمل في تأييد مصر لها في موقفها من القضية،^(٨٢) ويقترح السفير المصري في نيودلهي أنه : "إذا اقتضى الأمر ضرورة الإفصاح عن موقف مصر في الجمعية العامة - تأييد الهند وإقناع الدول العربية بالألا تتسرع في تأييد باكستان، لأن قضية كشمير تخفي في طياتها اعتبارات خطيرة، فلا يجب أن نحدد موقفنا على الاعتبارات الدينية وحدها، ولا سيما أن إسلامية شعب باكستان وميله نحو إخوانه في مصر ليس له أثر حقيقي في موقف حكومته التي (تتأمر) ضد مصر".^(٨٣)

أما بالنسبة لعلاقة مصر بباكستان فقد توترت بانحياز الأخيرة في اتجاه الأحلاف الغربية، وانضمامها لحلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد، وإبان العدوان الثلاثي أعلنت باكستان تأييدها لمصر ظاهرياً تمشياً مع الرأي العام الذي تعاطف مع مصر، وتمثل في اتجاهات الصحافة من ناحية، والمظاهرات التي اندلعت من ناحية أخرى، ولكن رفض مصر لقوات باكستان ضمن قوة

(٨١) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من نائب وزير الخارجية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بشأن طلب

الهند، تأييد مصر لها في مشكلة كشمير والتدخل لدى الدول العربية لمساندة الهند، ١٢ مارس ١٩٥٧

(٨٢) المصدر نفسه، تقرير سفير مصر بنيودلهي، بشأن استدعاء وكيل وزارة الخارجية الهندية له لعرض

وجهة نظر حكومته في مسألة كشمير وطلب تأييد مصر، ٢٢ فبراير ١٩٥٧

(٨٣) المصدر نفسه، كتاب مصطفى كامل سفير مصر بنيودلهي إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن موقف

مصر تجاه مشكلة كشمير، أول مارس ١٩٥٧م

الطوارئ الدولية جعل حكومة باكستان تستغله للتدبير بحكام مصر. (٨٤) ومع ذلك ذلك جاءت رؤية سفير مصر في كراتشي (بباكستان) أكثر تعقلاً، فطالب بمراعاة عدة نقاط منها :

أولاً : أنه لا يجب في الظروف السياسية الحالية إغضاب الهند وإغفال مساعداتها لمصر التي كلفتها وقوف الغرب ضدها.

ثانياً : يجب الأخذ في الاعتبار أن مصر دولة صغيرة ما زالت تنفض عن نفسها أغلال السيطرة الأجنبية، وليست قوية مادياً، لذا فإن أقوى سياج يحميها في خضم التيارات الدولية الجارفة هو تمسكها بالأمم المتحدة وميثاقها الذي ينطوى على مبدأ تقرير المصير، الذي نعلن تأييدنا له دائماً.

ثالثاً : يجب مراعاة أن مصر مسلمة وأن الكشميريين مسلمون راغبون في زيادة الترابط مع البلدان الإسلامية، وأن الظروف قد تتطور وتتجه سياسة مصر نحو زيادة الترابط مع البلدان الإسلامية.

وأضاف السفير المصري في كراتشي قائلاً : "لكل ذلك لا يجب أن يسجل على مصر أنها خذلت قضية عادلة، أو أنها وقفت ضد مبدأ تقرير المصير، أو أنها عادت أمة إسلامية في صراعها مع دولة هندوكية، إذ أن ذلك يكلفنا في المستقبل ثمناً غالياً، ومن ثم فليس من مصلحتنا أن نقف ضد الهند، وليس من الحكمة أن نقف ضد باكستان، فليس أمامنا سوى الصمت والابتعاد عن المواقف التي يتعين فيها القطع برأى تجاه هذه المشكلة، ومن حسن حظنا أننا لسنا أعضاء في مجلس الأمن الآن... وفي حالة حل القضية عن طريق وساطة الكتلة الآسيو -أفريقية يحسن بمصر ألا تلعب دوراً رئيساً في هذه الوساطة ... وفي رأبي أنه لا يحق للهند أن تتوقع منا تأييداً معلناً لها في هذه القضية لما ينطوى عليه هذا من تنكر لأبناء ديننا، ولما قد يسببه لنا من أضرار بعلاقاتنا بكثير من الدول الإسلامية، ويمكن إقناع ولاية الأمور في الهند بأن حيادنا مع وجود هذه الروابط الدينية مع باكستان يعد تأييداً للهند، كما

(٨٤) المصدر نفسه، تقرير عادل حسيب السكرتير الأول بسفارة مصر في كراتشي، بشأن كشمير، ٨ فبراير

يمكن في الوقت نفسه القول للباكستانيين أنه بالرغم من موقف حكومتهم المعادى لنا والتأييد الذي نلقاه من الهند فإننا لم نقف ضدهم في قضية كشمير، وهذا يحمل معنى التأييد لهم".^(٨٥)

وقد اقتنعت وزارة الخارجية المصرية برؤية سفيرها في كراتشي، فأوضحت لرئاسة الجمهورية أنها ترى اتباع سياسة الامتناع عن التدخل في هذا النزاع، وعدم تدخل مصر لدى الدول العربية في هذا الموضوع أيضاً، الأمر الذي يتفق تماماً مع منطق السياسة المصرية.^(٨٦)

والى جانب نظر القضية في مجلس الأمن كان هناك عدد من الخيارات البديلة المطروحة على الساحة لحل القضية منها :

الخيار الأول : فكرة التقسيم :

إذ نما إلى علم سفارة مصر في كراتشي أن باكستان اتصلت بالاتحاد السوفيتي قبل إثارة الموضوع في مجلس الأمن، وطلبت التوسط لحل مسألة كشمير على أساس خط الهدنة، بشرط وضع منابع الأنهار التي تروى باكستان والواقعة داخل المنطقة المحتلة من الهند تحت إشراف مجلس دولي يُشكل من إيران والصين وأندونيسيا إلى جانب الهند وباكستان، أو أن تتعهد الهند بعدم القيام بمشروعات رى على منابع هذه الأنهار قبل الاتفاق مع باكستان، وتشرف هيئة مشتركة من البلدين على مثل هذه المشروعات، ولكن الاتحاد السوفيتي نصح باكستان بالاتصال المباشر بالهند في هذا الشأن،^(٨٧) غير أن فكرة التقسيم لم تظهر رسمياً إلا في إشارة أو تلويح من جانب نهرو عام ١٩٥٦م حسبما ذكرنا من قبل.

الخيار الثاني : المفاوضات المباشرة بين الطرفين :

(٨٥) المصدر نفسه، كتاب سفير مصر في كراتشي إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن كشمير، ٥ مارس ١٩٥٧م

(٨٦) المصدر نفسه، مذكرة نائب وزير الخارجية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بشأن طلب الهند تأييد مصر لها في مشكلة كشمير والتدخل لدى الدول العربية لمساعدة الهند، ١٢ مارس ١٩٥٧.

(٨٧) المصدر نفسه، تقرير سفارة مصر بكراتشي بشأن مشكلة كشمير، ٣ مارس ١٩٥٧.

وهو ما أوصى به أنيورين بيفان A. Bevan زعيم حزب العمال البريطاني عند زيارته لكراتشي في ١٢ أبريل ١٩٥٧، ولكن باكستان رفضت هذه المفاوضات لاعتقادها بأنها لن تثمر في ظل تعنت الهند.^(٨٨)

الخيار الثالث : إثارة حركة تحرير داخل كشمير :

وهذا ما دعا إليه الجنرال أكبر خان،^(٨٩) في كتيب له أوضح فيه أن حل مشكلة كشمير لا يأتي بالمفاوضات، أو بالأمم المتحدة، أو بهجوم مسلح، وإنما بطريقة وحيدة هي إثارة حركة تحرير داخل الجزء الذي تحتله الهند من الولاية، وتشجيع باكستان لهذه الحركة بكل الوسائل. وبالفعل تألفت لجنة باسم "لجنة العاملين على تحرير كشمير" برئاسة هذا الجنرال؛ وقد سبب نشر الكتيب قلقاً بالغاً لدى الدوائر الهندية^(٩٠) وقد يكون الهدف من إصداره وتوصيله إلى السلطات الهندية، هو دفعها لقبول الحل المطروحة من جانب الأمم المتحدة، وإلا كان من الأفضل العمل سراً دون إعلان، فكشف الأوراق يجعل السلطات الهندية تأخذ حذرهما لمواجهة نشاط الحركة.

الخيار الرابع : تدخل جامعة الدول العربية :

حيث تقدمت العراق للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بطلب في ١٧ أبريل ١٩٥٧ بإدراج قضية كشمير في جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٧ زار سفير باكستان في مصر الأمين العام لجامعة الدول العربية ورجاه إدراج مسألة كشمير في جدول الأعمال، وإصدار قرار

(٨٨) المصدر نفسه، من سفير مصر في كراتشي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة بشأن زيارة المستر بيفان لباكستان، ١٩ أبريل ١٩٥٧.

(٨٩) يعد الجنرال أكبر خان عسكري من طراز مرموق في باكستان، دير مؤامرة للاستيلاء على الحكم أثناء حكومة علي خان، كشف أمرها فحكم عليه بالسجن، وكان محاميه حسين شهيد سهروردي الذي عين رئيساً للوزراء بعد ذلك، ثم أفرج عنه في عهد وزارة محمد علي (بوجرا) عام ١٩٥٥ المصدر نفسه، مذكرة سفير مصر بكراتشي، بشأن الجنرال أكبر خان ومسألة كشمير ، ٧ أغسطس ١٩٧٥.

(٩٠) المصدر نفسه

موقف مصر من قضية كشمير..... ٣٠

بحق شعبها في تقرير مصيره،^(٩١) وقد جاء طلب العراق بناءً على روابطه الوثيقة بباكستان عن طريق حلف بغداد.

أما بالنسبة لموقف مصر، فقد عملت على الحيلولة دون نظر الموضوع أمام مجلس جامعة الدول العربية، ودفع وفد مصر بكون الجامعة ليست جهة اختصاص، وأوضح وزير الخارجية المصري بالنيابة أنه إذا كان من حق مجلس الجامعة نظر المسائل الخارجية لكان من الأولى إدراج مشروع أيزنهاور، وحلف بغداد، والقواعد العسكرية الأجنبية في الدول العربية، والتي تهدد الأماكن المقدسة، وبعد جدل تقدم سفير باكستان في القاهرة بكتاب في ٣١ أكتوبر ١٩٥٧ شكر فيه الجامعة وطلب عدم إثارة قضية كشمير لأنها قيد البحث في مجلس الأمن، ثم أدرجت القضية من جديد في الدورة التاسعة والعشرين لكن مصر أصرت على موقفها، ولما احتجت العراق بأن الجامعة سبق لها أن ناقشت قضيتي قبرص وإيران الغربية، أشار وفد مصر إلى أن القضية الأولى كانت مستعمرة تهدد استقلال الدول العربية، والثانية كان تأييداً لحق أندونيسيا في إيربان الغربية من منطلق مناهضة الاستعمار، أما مشكلة كشمير فهي لا تتعلق بأطماع استعمارية، وأن مصر لم تتخل عن حق تقرير المصير، ولكن غاية الأمر هو إفساح المجال للأمم المتحدة التي تتولى نظر القضية.^(٩٢)

وعاد مجلس الأمن في ١٨ نوفمبر ١٩٥٧م للنظر في قضية كشمير، بمشروع قرار مقدم من عدة دول، منها استراليا والولايات المتحدة، بأن يقوم رئيس المجلس بزيارة أخرى للهند وباكستان وتقديم التوصيات اللازمة للطرفين، والدخول معهما في مفاوضات للوصول إلى اتفاق بشأن تخفيض القوات على جانبي خط الهدنة، ويطلب من حكومتي البلدين التعاون الكامل مع ممثلي الأمم المتحدة، لكن الاتحاد السوفيتي استخدم حق الاعتراض (فيتو) مرة أخرى،

(٩١) المصدر نفسه ، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ مذكرة مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية بشأن مسألة كشمير ، ٢٧ فبراير ١٩٥٨ .

(٩٢) تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٦ يوليو ١٩٥٧ - ١٥ يوليو ١٩٥٨ الوثائق الرسمية، دورة ١٣ للجمعية العامة نيويورك ١٩٥٨ الفرعين الثالث والرابع، ص ص ٦٢-٧١

محتجاً بأن القرار يخدم مصالح الغرب في باكستان، وسخر مندوبه من تجريد المنطقة من السلاح متهماً بقوله : هل يتضمن المشروع وقف المساعدات الأمريكية لباكستان وحكومة آزاد كشمير التي تحولت المناطق الخاضعة لها إلى منطقة استراتيجية للأحلاف الغربية المناوئة للاتحاد السوفيتي؟! وطالب بالألا تستغل قضية كشمير في مجلس الأمن ذريعة للتدخل في شئون البلدان الآسيوية.^(٩٣)

وفي الثاني من ديسمبر ١٩٥٧م أصدر مجلس الأمن قراراً بإرسال رئيسه مندوباً إلى الهند وباكستان لعمل التوصيات اللازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة من قبل، وامتنع الاتحاد السوفيتي عن التصويت بعد هذا التعديل. واستمرت المحادثات طوال الفترة من ١٢ يناير حتى ١٥ فبراير ١٩٥٨م بين مندوب مجلس الأمن ووزير خارجة الهند وباكستان، ثم أوضح مندوب مجلس الأمن أن الحل الأمثل هو استئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين تحت إشراف الأمم المتحدة، بدلاً من تبادل وجهات النظر عن بعد عبر شبه القارة الهندية، وأشار إلى ضرورة توفر الرغبة الصادقة لتسوية المشكلة، مؤكداً أن هذه الخلافات تستنزف موارد الشعبين وتتخر في برامجها الثقافية والصحية والإنتاجية، وعن البرنامج المقترح أكد مندوب مجلس الأمن على احترام خط الهدنة، ثم إجراء مباحثات تحت إشرافه عن كيفية إخلاء القوات الباكستانية لمنطقة آزاد كشمير، وإحلال قوات دولية في المنطقة وداخل أراضي باكستان لمواجهة للحدود ضماناً للسلام في المنطقة.^(٩٤)

وقد وافقت حكومة باكستان على جميع التوصيات التي قدمها مندوب مجلس الأمن من حيث المبدأ، بينما أعلنت الهند عدم استطاعتها قبول هذه التوصيات بحجة أنها تسوى بين الهند وباكستان، فتجمع المعتدى والمعتدى عليه على مائدة واحدة، وأن مندوب مجلس الأمن نصّب من نفسه حكماً في

(٩٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣، من سفير مصر بكراتشي إلى وكيل وزارة الخارجية، سرى بشأن تقرير مبعوث الأمم المتحدة، ١٧ إبريل ١٩٥٨.

(٩٤) تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن المدة من ١٦ يوليو ١٩٥٧ - ١٥ يوليو ١٩٥٨، ص ص

القضية، وأن الهند لا تقبل مبدأ التحكيم، ومع ذلك أعلنت الهند أنها شديدة الرغبة في إقامة علاقات سلمية مع باكستان والتوصل إلى حل سلمي لقضية كشمير، الأمر الذي جعل جارجنج يأمل في أن تعيد الهند النظر في مقترحاته،^(٩٥) وبذلك كسبت باكستان هذه الجولة سياسياً لكنها لم تحقق أي تقدم على طريق حل المشكلة.

أما عن رؤية سفارة مصر في كراتشي للموقف بعد فشل مبعوث مجلس الأمن فنقول: "لم يطرأ أي تغيير جوهري على مشكلة كشمير نتيجة للمساعى التي بذلها جارجنج فمازالت المشكلة قائمة، وتُجمع مختلف الأوساط على تعنت الهند، بما فيها الأوساط الموالية لها، فعلى الرغم من أن هذه الأوساط حانقة على باكستان، لارتماؤها في أحضان الغرب، لكنها لا تنكر سلامة موقفها في القضية، ويعتقد أن الهند لم تُوفق في إخفاء تعنتها هذه المرة، بما يضعف موقفها في المستقبل، وتتمو في باكستان بين مختلف الطبقات الرسمية والشعبية مظاهر الاستبداد من الغرب لعدم قدرته على ممارسة سياسة ضاغطة على الهند".^(٩٦)

وعندما رفع جارجنج تقريره إلى مجلس الأمن أسرع فيروز خان رئيس وزراء باكستان يطلب من سفارة مصر في كراتشي أن يستخدم الرئيس جمال عبد الناصر نفوذه لدى حكومة الاتحاد السوفيتي حتى لا تستخدم حق الفيتو عند نظر مشكلة كشمير، ولاسيما إذا اتخذ المجلس قراراً بإدانة الهند، فجاء رد الخارجية المصرية بتوصية من رئيس الوزراء، وبشكل سرى إلى سفير مصر في كراتشي حاملاً وجهة نظر مصر إزاء المشكلة بأن تقف موقفاً حيادياً سلبياً.^(٩٧)

(٩٥) محفظة ١٤٢٧ وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ مذكرة مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية،

بشأن مسألة كشمير، ٢٧ فبراير ١٩٥٨م

(٩٦) محفظة ١٤٢٧ وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ مذكرة مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية،

بشأن مسألة كشمير، ٢٧ فبراير ١٩٥٨م

(٩٧) المصدر نفسه، من وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة إلى سفير مصر بكراتشي، سرى للغاية، ٢٧ مايو

١٩٥٨م

ويرجع موقف مصر السالف من وجهة نظر الجهات المعنية في الخارجية المصرية إلى الاعتبارات التالية :

أولاً : ألا تغضب الهند التي تتفق سياستها الخارجية مع سياسة مصر في الخطوط العريضة، وتعاونها التام في المجال الدولي، خصوصاً وأن الهند قد وقفت إلى جانب مصر في مشكلة تأميم القناة.

ثانياً : ألا تظهر مصر في صورة المتهاون في الدفاع عن مصالح العالم الإسلامي.

ثالثاً : اتباع باكستان لسياسة الأحلاف والارتقاء في أحضان الغرب، بما يخالف مبادئ السياسة المصرية، الأمر الذي يستلزم انتهاج سياسة الحياد السلبي، وعدم الالتفات لرجاء رئيس وزراء باكستان.

رابعاً : أما مسألة تحسين العلاقات المصرية - الباكستانية فإن الإدارة الأسبوية بوزارة الخارجية ترى أن يتوقف هذا على ما تبديه باكستان من أعمال تثبت هذا الاتجاه.^(٩٨)

أضف إلى ذلك أن الحياد الإيجابي من جانب مصر لم يكن ليقدم لباكستان شيئاً لأن الهند لم تعد تقبل أي وجهة نظر تخالف رأيها في قضية كشمير، ولم تعد تقبل أية وساطة تؤدي إلى غير ذلك، فعندما عرض الرئيس عبد الناصر بعد ذلك (في ١٣ أبريل ١٩٦٠) وساطته الحسنة في هذا النزاع في خطاب ألقاه في بومباي، تجاهلت الهند العرض ولم تبد أية ملاحظة.^(٩٩)

ولم تكتف الهند برفض توصيات مبعوث مجلس الأمن، بل قامت بحركة اعتقال ضد زعماء كشمير وعلى رأسهم الزعيم الكشميري محمد عبد الله بعد أربعة أشهر من الإفراج عنه، بحجة أنه غدا خطراً على أمن الدولة، والمعروف أن الشيخ المذكور يتزعم حركة تنادي بإجراء استفتاء حر في كشمير؛ فعم لاستياء جميع الأوساط الباكستانية، وتبادل الطرفان الاتهامات

(٩٨) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة الخارجية للشئون الشرقية والأسبوية، ٢٦ مايو ١٩٥٨.

(٩٩) سفارة باكستان بيروت، قضية كشمير وتقلب السياسة الهندية، ص ١١

وإطلاق التهديدات ورفعت باكستان شكواها إلى مجلس الأمن احتجاجاً على اعتقال الشيخ محمد عبد الله دون محاكمة. (١٠٠)

ومع فشل المنظمة الدولية تدهورت الأوضاع على الحدود، فبدأت سلسلة من الاشتباكات بين الهند وباكستان الشرقية (بنجلاديش) تسببت في خسائر كبيرة، الأمر الذي عَجَّلَ بالتقاء مسئولَي الجانبين في يونيو ١٩٥٨م، وأسفرت المفاوضات عن حل معظم المشكلات الحدودية بين الهند وباكستان الشرقية، لكنها لم تسفر عن أي تقدم بالنسبة لمشكلة كشمير، واتفق الجانبان على الحفاظ على الوضع الراهن وعدم اللجوء إلى القوة، واستبشرت سفارة مصر في كراتشي بهذا الاتفاق خيراً. (١٠١)

وبذلك نجحت باكستان في إثارة القضية مرة أخرى في أروقة الأمم المتحدة، إثر محاولة الهند اصطناع قرار من المجلس التأسيسي بضم كشمير إليها، وإضفاء الشرعية عليه، وامتنعت مصر عن إبداء رأيها في القضية أو التوسط فيها، فاتخذت موقفاً حيادياً سلبياً نظراً لعلاقتها الطيبة مع الهند، ومراعاة للروابط الإسلامية مع باكستان، كما حالت مصر دون نظر القضية في جامعة الدول العربية بدعوى عدم الاختصاص. وأسفرت جهود الأمم المتحدة في هذه المرحلة عن إظهار الهند بمظهر المتعنت، لكنها لم تسفر عن تغييرات جوهرية، فأبقت الوضع على ما هو عليه، وباتت المنظمة الدولية عاجزة عن حل القضية في ظل الحرب الباردة، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لم نجد صدى يذكر لقضية كشمير في الصحف المصرية في هذه الفترة، رغم اهتمام الدبلوماسية المصرية البالغ بها، واقتصر الأمر على إشارات عابرة لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالموضوع، وبذلك نأت الصحف المصرية بنفسها عن الخوض في القضية، نظراً لحساسية موقف مصر منها.

(١٠٠) محفظة ١٤٢٧ وثائق وزارة الخارجية ، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ سفير مصر بكراتشي إلى وكيل وزارة

الخارجية بالقاهرة، بشأن قضية كشمير، ١٦ مايو ١٩٥٨.

(١٠١) المصدر نفسه، مذكرة مدير الإدارة الشرقية والأسبوية بوزارة الخارجية إلى وكيل الوزارة المساعد للشئون

الشرقية، ٤ أكتوبر ١٩٥٨

الخاتمة :

وهكذا جاء الموقف المصري قبل يوليو ١٩٥٢ حذراً في بدايته، نظراً للصبغة الدينية التي ارتبطت بإعلان دولة باكستان، ثم ما لبثت الدبلوماسية المصرية أن تفهمت الأمر، فاتخذت موقفاً حيادياً مشبعاً بالعطف على قضية كشمير، نبع هذا العطف من دائرة الانتماء التي تجمع الشعبين في العالم الإسلامي، وتفهم مصر لحقيقة الموقف في شبه القارة الهندية، لكن هذا العطف لم يظهر بشكل مؤثر، فانشغلت مصر في الوقت ذاته بقضية فلسطين، لا باعتبارها قضية إسلامية فحسب، بل لكونها واحدة من دول الطوق التي تؤثر على أمن مصر، ثم انهمكت الملكية في مشاكلها الداخلية التي أطاحت بها في النهاية.

وأما بالنسبة للموقف المصري من ١٩٥٣-١٩٥٨ فقد جاء محايداً حياداً سلبياً، تأثر في سلبه بعلاقات عبد الناصر الوثيقة بنهرو، لاسيما في أعقاب مؤتمر باندونج، كما تأثر بسياسة باكستان المرتبطة بالغرب، والمناوئة لسياسة مصر آنذاك، وقد حالت دائرة الانتماء للإسلام دون تأييد مصر للهند في قضية كشمير؛ فمما لا شك فيه أن تأييد مصر للهند يظهرها أمام العالم الإسلامي في ثوب المتخلية عن مصالح المسلمين، ومن المعروف أن دائرة الانتماء للقومية العربية كانت تتقدم عند عبد الناصر عما سواها؛ فامتعت مصر عن الوساطة أو المشاركة في مناقشة القضية بشكل أو بآخر في أروقة الأمم المتحدة، كما تصدت لمحاولة العراق إدراج القضية في جدول أعمال جامعة الدول العربية. ولم يأت موقف مصر هذا عابراً أو بقرار فردي من عبد الناصر، وإنما نتيجة لمباحثات ومداولات جمّة عبر قنوات الدبلوماسية المصرية، فاكتظت بأوراقها وثائق وزارة الخارجية.

وفي سياق القضية بصفة عامة فشلت باكستان في أن تلعب دوراً أكثر إيجابية في قضية كشمير منذ البداية. أما الهند فقد لعبت دورها باقتدار، منتهزة كل الفرص محلياً ودولياً، كما وضحت تماماً أن الحرب الباردة قد وقفت عائقاً أمام محاولات الأمم المتحدة لحل القضية، ففشل الغرب في مساندة حليفته باكستان باستصدار قرار من مجلس الأمن يدين الهند، نظراً لوقوف الاتحاد السوفيتي بجانبها. وبعد انتهاء الحرب الباردة كانت الهند قد مكنت لنفسها في الجزء الواقع تحت سيطرتها من كشمير